

مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

العدد الثالث - شوال - ذو الحجة ١٤٢٣ هـ - ديسمبر - فبراير ٢٠٠٣ م



- مسألة مضاعفة الصلوات في المساجد الثلاثة هل تقع في النوافل ؟
- محدث الحرمين عمر بن حمدان المحرسي
- المدينة المنورة في عيون الشعراء
- وصف المدينة عام ١٢٣٠هـ لبركهارت
- المجالس الثقافية المعاصرة في المدينة المنورة
- بدايات الحياة العلمية والأدبية للمرأة في المدينة المنورة
- ملامح النهضة الصناعية بمنطقة المدينة المنورة



قراءة في كتاب

((سكان المدينة المنورة للدكتور محمد شوقي مكي))

أ.د. مصطفى محمد خوجلي

كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة

هذا كتاب من القطع الصغير ، عدد صفحاته مائتان وإحدى وأربعون صفحة ، متضمنة واحداً وأربعين جدولاً وسبعة عشر رسماً توضيحياً ، وطبع هذا السفر القيم بدار العلوم للطباعة والنشر بالرياض ، عام ١٩٨٥م .

مقدمة إلى عهد قريب كانت الدراسات الجغرافية البحتة عن المدينة المنورة قليلة على الرغم من كثرة الدراسات التاريخية والفقهية واللغوية التي أجريت عن مدينة الرسول ﷺ .

ومع إنشاء الجامعات وإرسال الطلاب في بعثات للدراسات العليا ، توالى الدراسات الجغرافية في مختلف أوجه ذلك العلم . وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الدراسات السكانية - وهي تخصص دقيق من تخصصات الجغرافيا سواء على مستوى المدينة المنورة أو على مستوى المملكة - قليلة . غير أن دراسة الدكتور محمد شوقي بن إبراهيم مكي ستبقى علماً بارزاً في الدراسات السكانية . وسنعرض في هذه القراءة مضمون تلك الدراسة ومميزاتها ، ثم نتبعها بتلمس ما اشتملت عليه من تفصيلات .

السمات العامة للكتاب أولاً : الدراسة التي حوّاها الكتاب تعتبر دراسة أصيلة بمعنى أنه لم تسبقها دراسات كثيرة في ذلك التخصص الدقيق ، سوى ما أنجز من تعدادات ومسوحات قامت بها الدولة أو بعض بيوت الخبرة .

ومن الطبيعي أن تكون تلك التعدادات والمسوحات في شكل رقمي ينقصها التحليل المطول والدقيق . فضلاً عما فيها من قصور يظهر عند

استعمالها في الدراسات الأكاديمية. وذلك ما اضطر الدكتور محمد شوقي القيام بمسح عينات لبعض الجوانب اللازمة للدراسة. وعمل تلك المسوحات عمل كبير وشاق، ولو قامت به شركة أو مؤسسة استشارية لتكلف مبالغ طائلة.

ثانياً: البحث يتميز بالدقة والإجادة والتفكير السليم. فقد رجع الباحث للكثير من المراجع باللغة العربية واللغات الأوروبية، ووثق ما استعمله من بيانات وآراء، كما قوّم جوانب من تلك المصادر، وكان التحليل بدرجة عالية من الدقة.

ثالثاً: الدراسة شاملة ومتوازنة لكل الجوانب التي تستحق الدراسة. فلم يكتفِ الباحث بالجوانب الديموغرافية العامة مثل الإنجاب والوفيات والنمو السكاني والهجرة ومعدل الإعالة، بل بالإضافة إلى ذلك ناقش بعض الجوانب التي قد يظنها البعض أنها تخصصية جداً، وإن كانت ذات علاقة بالجوانب الديموغرافية - مثل معايير التركيب النوعي والعمري والحالات الزوجية والتعليمية والحضور المدرسي والتركيب الاقتصادي. ولم ينس الباحث أن يناقش بعض الجوانب الأخرى التي تخص علم الاجتماع والهندسة، إذ إنه تعرض في بعض جوانب الدراسة لنوعية المباني التي شيدها المهاجرون من أصول عرقية مختلفة، ص ص ١٣٠ - ١٣٢ وناقش اختلاف وجهات النظر بين علمي الاجتماع والديموغرافية عند الحديث عن التركيز الظاهر في مناطق معينة للمجموعات العرقية التي أشار إليها، ص ١٤٢.

رابعاً: الكتاب صدر عام ١٩٨٥م معتمداً على بيانات الإحصاءات والمسوحات بالعينة ومن ضمنها المسح الذي قام به بنفسه. وقد حاول الباحث تضمين دراستها اللاحقة بعض البيانات التي تحصل عليها بعد عام ١٩٧٨م وذلك في بحثه بعنوان (السكان) الذي نشر في كتاب (المدينة المنورة: البيئة والإنسان) [صدر هذا الكتاب عام - - - بإشراف وتحرير محمد أحمد الرويثي ومصطفى محمد خوجلي]. وعلى الرغم من قدم

الإحصاءات التي أوردها الباحث في الكتاب أو البحث فإن التحليلات التي قدمها تعطي الكتاب صورة كاملة عن أحوال المدينة وقت صدور الكتاب والبحث. والكتاب بشموليته ودقته سيجعل من العسير على أي باحث آخر أن يضيف شيئاً يذكر للكتاب إلا إذا تغيرت الأحوال عما كانت عليه عام ١٩٨٥ م. وحتى إذا تغيرت الأحوال فإن الكتاب سيظل هو نقطة الأساس التي سيقارن بها التغيرات الجديدة.

اشتمل الكتاب على مقدمة وثلاثة أبواب ، وكل باب دراسة
ينقسم إلى عدد من الفصول تناولت قضايا النمو السكاني [تفصيلية
الإنجاب والوفيات والنمو الطبيعي] ؛ وتوزيع السكان
وكتافتهم ؛ والهجرة ، وأحجامها ، واتجاهاتها ، وأصول
المهاجرين وزمن وصولهم للمدينة ، ومهن أرباب العوائل قبل وبعد
الهجرة ؛ والتركيب السكاني من حيث العمر والنوع والحالة
الزواجية والحالة التعليمية ؛ وعلاقة التركيبي السكاني
بالتركيبي الاقتصادي ؛ ثم بعد ذلك تأتي الخاتمة والمقترحات.

ففي المقدمة شرح الباحث أهداف الدراسة ، فذكر أن
الهدف الأساسي « هو القيام بتحليل جغرافي لميزات وتركيبي
سكان المدينة المنورة وأنماط الهجرة إليها » ، ص ٩. والهدف
الثاني هو « الرغبة في تحليل النمو السكاني السريع والعوامل
التي تؤثر فيه خلال العقدين الأخيرين وخاصة الهجرة... » ص ١٠.

وهذا يدل على أن الباحث أراد أن يلفت النظر إلى أن الدراسة ليست فقط
ديموغرافية ولكنها ذات منهج ثنائي « فأولاً هناك تحليل العلاقة بين
الاختلافات المكانية من حيث طبيعة الأماكن والاختلافات المكانية من حيث نمو
السكان وتركيبيهم وهج راتهم. وثانياً هناك فحص العلاقة بين التوضيح
الجغرافي والتحليل وبين التوضيح الديموغرافي للمواضيع السكانية » ص ١١.

التعدادات
السكانية
للمدينة
المنورة

وقد مهد للباب الأول نبذة قصيرة عن التعدادات السكانية للمدينة المنورة. فأرجع أولى البيانات المتوفرة عن المدينة المنورة إلى تعداد السكان للمملكة لسنة ١٩٦٢م. بالإضافة إلى بعض التقديرات التقريبية السابقة لذلك التعداد ، جاء بعد ذلك تعداد عام ١٩٧٤م ، واعتبره الباحث المصدر الرسمي الوحيد المكثف والمفيد لأي تحليل ديموغرافي (ص ١٨). ومع ذلك فإن الباحث صادف بعض المشاكل عند استعمال بيانات ذلك التعداد ، حيث إن البيانات تتوفر لكل سكان الإمارة وليس للمنطقة المعمورة في حدود المدينة المنورة ، (ص ٢٠). أضف إلى ذلك بعض المشاكل الأخرى ، هذا وقد قامت بعض الشركات الاستشارية بتنفيذ بعض أعمال مسح العينات لخدمة أهدافها . وبالرغم من كل ذلك هناك قصور في البيانات مما اضطر الباحث للقيام بتنفيذ مسح عينات العائلات للحصول على البيانات المطلوبة . ولاشك أن تنفيذ ذلك المسح وتحليل بياناته كان مظهراً من مظاهر الأصالة .

النمو
السكاني

ثم كان الفصل الأول من الباب الأول ؛ الذي عالج فيه الباحث النمو السكاني منذ فترة ما قبل الإسلام ثم فجر الإسلام مروراً بالعصر العباسي والمملوكي والعثماني والهاشمي وانتهاءً بالعصر السعودي . والمراجع القديمة التي كانت تذكر مواصفات السكان كانت تطرقها بطريقة عامة جداً فتذكر جوانب من أصول وهجرات السكان ، وإشارات عامة عن أعداد السكان .

ولاشك أن هناك اختلافات كبيرة في أعداد السكان ذلك لأن هذه الأعداد كانت تقديرات شخصية . وكان بوركاردت (BURKHARDT) الذي زار المدينة عام ١٨١٤م من أوائل الذين أعطوا تقديرات للسكان في العصر الحديث حيث إنه ذكر أن عدد السكان تراوح بين ١٦ إلى ٢٠ ألف نسمة ، (ص ٣٤) . أما سادلر (SADLER) فذكر أن الأتراك قدروا عدد سكان المدينة بحوالي

١٨.٠٠٠ نسمة. ثم عندما بُني خط سكة حديد الحجاز ارتفع عدد السكان إلى حوالي ٧٠ - ٨٠ ألف نسمة. ولكن العدد انخفض إلى حوالي ١٥ ألف نسمة عام ١٩١٧م وإلى حوالي ٦.٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٥م.

وفي العصر السعودي بدأت الأعداد في التزايد البطيء أولاً ليصل العدد إلى ٤٠.٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٩م، ثم تسارع التزايد مع بسط الأمن والنمو الاقتصادي وتوسعة الحرم وإعادة تخطيط بعض الأحياء السكنية ليصل العدد إلى حوالي ١١١.٢٨٤ نسمة وقت صدور الكتاب^(١).

والكتابة عن النمو السكاني تتطلب مناقشة الإنجاب (الولادات) والوفيات، ومنها نحصل على النمو الطبيعي للسكان؛ وإذا أضيفت الهجرة نحصل على النمو الإجمالي. ففي الإنجاب ذكر الباحث أنه من الفترة بين ١٩٦٥م - ١٩٨٠م كانت النسبة السنوية للإنجاب متذبذبة جداً إذ كانت تتراوح بين ٢٢.٢ و ٣٦.٨٪. ولكن الباحث لم يذكر سبباً لهذا التذبذب. غير أننا نعتقد أن ذلك التذبذب ربما كان نتيجة عدم دقة في البيانات أكثر من كونه يرجع إلى تركيب السكان أو إلى قرارات يتخذها الزوجان. ويذكر الباحث أن تلك النسب عالية جداً إذا ما قورنت بالنسب في الدول المتقدمة. ولكننا نعرض على مقارنة نسب المدينة المنورة مع نسب الدول المتقدمة اقتصادياً. والصحيح والأنسب أن تقارن نسب الإنجاب السكاني في المدينة مع نسب الدول التقليدية في إفريقيا وفي آسيا. فحالياً نجد نسب الإنجاب تبلغ ٥٤٪ في النيجر و ٥٠٪ في ليبيريا و ٤٣٪ في عمان و ٣٩٪ في اليمن. صحيح أن النسب المذكورة لدول وليست لمدن، ويدخل فيها الريف والحضر، في حين أن نسب المدينة تشمل الحضر فقط ومع ذلك فنعتقد أنه ليس هناك اختلافات كبيرة جداً في نسب الريف ونسب الحضر في الدول التقليدية، ومنها المدينة المنورة، على الأقل حتى عام ١٩٨٠م. ولذا فنعتقد أن النسب التي ذكرها الباحث كانت في جانب الانخفاض أكثر منها في جانب

(١) ذكر الباحث في بحثه اللاحق عن (السكان) في كتاب (المدينة المنورة: البيئة والإنسان)، أن العدد ارتفع إلى ٦٠٨.٢٢٦ نسمة عام ١٩٩٣م. ونحن نضيف إلى ذلك أن التقديرات الحديثة تشير إلى أن العدد حوالي ٨٠٠.٠٠٠ نسمة وهو في زيادة مستمرة.

الارتفاع. ولا شك أن لجانب الهجرة والتكوين العمري والنوعي دخل في ذلك. ثم إن الدكتور محمد شوقي جاء بنقطة أخرى تستحق النقاش وهي «أنه لا يوجد اتجاه عام لهذه النسب إذ إنها تتذبذب بالارتفاع والانخفاض مما يلغي أي فرضية لتناقص الولادات في المدينة المنورة» ص ٤٤. ولكننا نقول إنه في ظروف التغيير الحضاري الذي تتعرض له كل المجتمعات التقليدية نتيجة لزيادة فرص التعليم وزيادة نسب سكان الحضر فإن هناك اتجاهًا قويًا نحو انخفاض نسب الإنجاب؛ والمدينة المنورة لا تشذ عن العالم في ذلك. ونلاحظ أن ذلك هو نفس ما وصل إليه الدكتور محمد في بحث (السكان) حيث يقول: «... مما يدل على الاتجاه العام نحو تناقص نسبة الولادات وخاصة منذ بداية العقد الثاني من القرن الخامس الهجري...»^(٣).

ثم تطرق الباحث إلى الوفيات فذكر أن بيانات الوفيات ممكن أن تكون أكثر دقة لأن سكان المدينة المنورة (وكذا المناطق المحيطة بها) يرغبون في دفن موتاهم في البقيع ص ٤٨. وكانت نسبة الوفيات في السابق مرتفعة بسبب انتشار الأوبئة والأمراض. ثم تعرض الدكتور محمد شوقي إلى نقطة أخرى مثيرة للجدل حيث ذكر أن النسب المرتفعة للوفيات «لا يمكن أن تعوضها الزيادات الطبيعية بدون مساعدة الهجرة»^(٣). وربما كان ما ذكره الدكتور محمد شوقي صحيحاً لسنة واحدة أو لفترة زمنية قصيرة ولكنه لا يمكن أن يكون صحيحاً لفترة طويلة من الزمن لأن ذلك عكس النمو الموجب للسكان حتى وإن كان قليلاً، فلا نعرف بلداً أو إقليمياً تلاشى سكانه لأن الوفيات كانت أكثر من الولادات. وأغلب الظن أن د. محمد شوقي وقع في خطأ بوركاردت الذي ضخم معدل الوفيات بشكل غير معقول. ولكن في غياب البيانات التفصيلية فإننا نترك هذا الموضوع ليحققه باحثون آخرون. ويذكر الدكتور محمد شوقي أن نسبة الوفيات بدأت حديثاً في التناقص فوصلت إلى ١٤.٨٪ عام ١٩٦٢م وإلى ٨.٩٪ عام ١٩٨٠م. وللمقارنة نذكر أن معدل الوفيات للملكة قد بلغ ٥٪ عام ٢٠٠٠م. ولما كانت نسب الوفيات من الحضر بوجه عام أقل من الريف فإن نسبة

(٢) المدينة المنورة: البيئة والإنسان ص ٢٦٠.

(٣) ص ٤٨.

الوفيات في المدينة لا بد أن تكون أقل من ٥٪ وهذا يظهر التحسن الكبير جداً في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.

والفرق بين الولادات والوفيات يمثل الزيادة الطبيعية التي وصلت إلى ٢٣.٤٪ عام ١٩٨٠م وحالياً تبلغ نسبة الزيادة السنوية في المملكة حوالي ٣٠٪، (*World Pop. Data Sheet*). وذلك يرجع أساساً لانخفاض الوفيات أكثر منه إلى الإنجاب.

وكان الفصل الثاني من الباب الأول خاصاً بتوزيع السكان وكثافتهم؛ وركز الدكتور محمد حديثة على الفترة بعد عام ١٩٦٢م حيث توجد إحصاءات، وحيث بدأت تأثيرات إعادة التخطيط في المنطقة المركزية وبناء الأسواق الكبيرة وتوسعة

الشوارع. فبعض الأحياء السكنية الواقعة على أطراف المدينة نمت نمواً مستمراً. وهناك أحياء شاهدهت تذبذباً في عدد سكانها بالزيادة أو النقصان. ويُلاحظ تناقص الكثافة في المناطق المختلفة من المدينة ولكن الكثافة العامة ازدادت نوعاً ما لكل المدينة. وتحتل المنطقة المركزية المركز الأول في ارتفاع نسبة الكثافة. ويرجع ذلك إلى ظهور عدد من المباني المرتفعة التي تضم أعداداً كبيرة من السكان، (ص ٦٨). وعلى أي حال فموضوع الكثافة السكانية من المواضيع المتغيرة. فقد ذكر الباحث في بحثه (السكان) في كتاب المدينة المنورة أن هناك أحياءً انقرضت ولم يعد لها أي مبانٍ سكنية مثل أحياء الأغوات والتاجوري والطيار والمناخة التي أزيلت لتوسعة المسجد النبوي الشريف، وهناك أحياء زاد عدد سكانها مثل باب الشامي والحرّة الشمالية الشرقية.... الخ. ولا يزال حي الحرّة الغربية يحتل المرتبة الأولى في احتواء أكبر نسبة من سكان المدينة المنورة، (ص ٢٦٩) ثم ذكر الباحث أنه خلال الفترة الممتدة بين ١٨٥٣م - ١٩٧٨م حدث تناقص واضح في كثافة السكان من نحو ١٣٠ شخصاً للهكتار في بداية الفترة إلى ٣١ شخصاً في نهايتها، (ص ٧٠). وعزا الباحث ذلك التناقص في الكثافة إلى التوسع المكاني من ١.٤١١ كم^٢ إلى نحو ١٠٠ كم^٢. ونزيد على ما ذكره الدكتور محمد شوقي في نقطتين الأولى: حالياً

تكاد تكون المدينة القديمة والتي يحدها الطريق الدائري الأول خالية من السكان المستديمين لأنها أصبحت منطقة أسواق وفنادق. والنقطة الثانية أن بعض الأحياء الحديثة تتكون مساكنها من فيلا (Villas) حديثة ذات مساحات واسعة ، ويسكن الواحدة منها أسرة واحدة أو عائلة (أسرة ممتدة) ؛ ولذا فالكثافة فيها منخفضة .

والفصل الثالث حُصص للهجرة. والهجرة من المواضيع الهجرة المعاصرة الهامة جداً في الدراسات السكانية ليس فقط لأنها العامل إلى المدينة الثالث في النمو السكاني ولكن أيضاً لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية الهامة جداً. ولذلك يهتم بها الجغرافيون وعلماء الاجتماع والمخططون وغيرهم.

لقد كانت الهجرة من وإلى المدينة المنورة قديمة ، واكتسبت أهمية خاصة في العصور الإسلامية وكذلك في العصور السعودية حيث بدأت مشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية. ولقد اقتصرت فترة الدراسة على فترة ما بعد عام ١٩٥٠م وذلك العام أتخذه الباحث سنة الأساس لتاريخ الهجرة ، إذ إنه في ذلك التاريخ بدأت مشاريع توسعة الحرم النبوي الشريف. وكانت الهجرة أولاً من الريف السعودي في الأغلب ، بعد ذلك بدأت الهجرة من خارج المملكة. ففي عام ١٩٦٢م كان السعوديون يشكلون ٨٥٪ من مجموع سكان المدينة ، بينما كان غير السعوديين يشكلون ١٥٪. ثم ارتفعت النسبة إلى ١٨.٥٪ عام ١٩٧٤م ومعظم المهاجرين (حوالي ٨٠٪ منهم) قدموا في الفترة ١٩٥١ - ١٩٧٧م. وتسارعت الهجرة مع النمو الاقتصادي وتضخم موارد الزيت وتنفيذ مشاريع تنمية متعددة. ولما كانت الإحصاءات والمسوح السكانية لا تقي بغرض الدراسة فقد قام الباحث بتبني مسح عينات تحدد نوعية المهاجرين وحجمهم وفترة هجرتهم للمدينة. ومن ذلك المسح وصل الباحث إلى أن نصف المهاجرين كانوا من الريف. فالهاجرون الريفيون يسودون في معظم الجنسيات مع وجود أربعة استثناءات: بعض الهنود ، والعرب الشماليون ، والسعوديون العائدون وبعض الأتراك. (ص ٨٨). فالهنود اكتسبوا بعض الخبرات في أشياء مثل الحياكة والطهي في مناطق مدنية

قبل وصولهم إلى المدينة المنورة. أما العرب الشماليون فقد قدموا من المناطق الشمالية بما فيها مصر وعملوا في مهن مثل الطب والهندسة والتدريس. أما السعوديون العائدون فقد أتوا من مناطق حضرية مثل ينبع والرياض وجدة وعملوا بالإدارة. وقد أفاد المهاجرون بخبراتهم مشاريع التنمية. والملاحظ أن بعض المهاجرين لم تكن لهم مهارات معينة ولكنهم اكتسبوا مهارات أثناء وجودهم بالمدينة. على سبيل المثال عمل بعض الإفريقيين كمبوضي حوائط وحلاقين وكهربائيين... الخ. ولكن من ناحية أخرى نجد أن بعض المهاجرين تحولوا من مهن ماهرة إلى مهن غير ماهرة أو إلى مهن لا تتطلب مهارة معينة - مثل كنس الشوارع وحراسة الحرم النبوي الشريف.

وبمرور الزمن فقد تخصصت بعض القوميات في أعمال معينة - مثلاً ١٧٪ من الهنود يعملون في حياكة الملابس. وعلى أي حال فكما كانت الهجرة الوافدة مفيدة للمدينة المنورة من ناحية العمل في مشاريع التنمية والخدمات، فقد كانت أيضاً مفيدة للمهاجرين الذين يكتسبون بعض المال لإصلاح حالهم أو لتحويلها إلى بلد الأصل. وكما ذكر فبعضهم اكتسب بعض المهارات. وهناك نوع من الفائدة للمهاجرين الذين تحولوا من مهن ماهرة إلى مهن غير ماهرة إذ إن قوة الرأي العام والمكانة الاجتماعية في بلد الأصل كانت تمنعهم من العمل في مهن أقل من مهاراتهم. ولكنهم في المدينة قبلوا بذلك إما لقوة العامل الديني - مثلاً مدرس يعمل بالكنس في الحرم - وإما بعامل الاضطرار. وفي ذلك تحرر نفسي من القيود التي كان يفرضها الرأي العام في بلد الأصل.

لقد قسم الباحث السكان المهاجرين إلى ٩ مجموعات رئيسية هي «الترك والتركستانيون والجاوة والشناقطة والعرب والأفارقة والأفغانيون والمغاربة والهنود» والملاحظ أنه دمج الباكستانيين والبنغاليين مع الهنود؛ وقصد بمعظم الأفارقة النيجريين والماليين أو ما يسمى بالتكارنة؛ ولم يذكر السودانيين لا مع العرب ولا مع الأفارقة. وعند ذكر بعض الأعراق المهاجرة أشار إلى انخفاض مستوى المعيشة ونوع المساكن التي بينونها والتي تتكون في الغالب من ألواح مبنية من الطين المخلوط بالأخشاب واللبن، وأن طريقة البناء كانت فوضوية بدون تسهيلات وخدمات مناسبة، ص ١٣١.

وأشار الباحث إلى أن أغلب القوميات تتمركز في أحياء تكاد تكون خاصة بها ، وأن الاختلاط بين الأعراق قليل ، وأن الكثير من المهاجرين يتزوجون من داخل مجتمعاتهم مما يعني أن نسبة لا بأس به من السكان لا تزال متميزة عرقياً ، ولكن الأتراك كانوا من أكثر القوميات التي تزوجت بنساء عربيات . كذلك هناك مجموعة من الذين يسمون بالمواليد وهي نصف زنجية نتجت عن تسري السادة بجواربيهم . وبالرغم من ذلك فقد وصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الهجرة جعلت من المدينة المنورة مجتمعاً مصغراً للعالم الإسلامي .

ثم لخص الدكتور محمد شوقي الآثار الاجتماعية للتركيب المتعدد الجنسيات وذلك من نواحٍ مثل تأثير لهجة سكان المدينة باللغات الواردة إليها ؛ وفي الصفات الجسدية التي نتجت عن الزواج المختلط ، وفي إدخال أصناف من أطباق الأكل مثل الفول المدمس والتميز وفي الموسيقى الشعبية .

وفيما يختص بالتركيب العمري والنوعي للمهاجرين فذكر الباحث ارتفاع نسبة صغار السن وكذلك نسب الشباب بين السكان غير السعوديين ، وتناقص نسبة الشباب الكبار (٤٠ - ٦٠ سنة) ؛ ثم عودة ارتفاع النسب بين كبار السن ، (ص ١٦١) . وشرح أسباب تلك الظواهر فأرجعها إلى أن الكثير من المهاجرين هم من دول نامية ونقلوا عادات الإنجاب المرتفع إلى المدينة ؛ في حين أن ارتفاع نسبة الشباب تعود إلى هجرة الشباب القادر على العمل ؛ وأن ارتفاع نسبة كبار السن ترجع إلى رغبة عدد كبير من المهاجرين في المجاورة بالمدينة المنورة . ونحن نذكر من جانبنا أن ارتفاع نسبة السكان ٦٥ سنة فما فوق هو ارتفاع أكبر بقليل مما هو ملاحظ في المجتمعات التقليدية . فحسب الجدول رقم ٢٤ فإن نسبة السكان ٦٥ سنة فما فوق كانت ٤.١٪ في حين أنها في المجتمعات التقليدية تكون بين ٣ - ٤ في المائة . بل أنها في عدد من الدول الإفريقية التقليدية مثل الكونغو (زائير) والقابون وبتسوانا ولسوتو وناميبيا تكون بين ٤ - ٥ في المائة ؛ وفي حالة غينيا الاستوائية وصلت إلى ٦ في المائة . ولذا فاعتقد أنه لا ينبغي تضخيم فكرة المجاورة أكثر مما يجب . ولكن هذا لا ينفي وجود عدد من المهاجرين الذين استقروا بالمدينة طلباً للمجاورة .

ثم تعرض الدكتور محمد شوقي للتركيب النوعي لغير السعوديين ، فذكر - كما هو متوقع - ارتفاع نسبة الذكور بشكل عام مقارنة بنسبة الإناث. وفسر ذلك بأن أكثر المهاجرين هم من الشباب الذكور القادرين على العمل ؛ وفيما بعد قد تلحق الزوجات بالأزواج ، كما أن هناك عدداً من المهاجرين الذكور غير متزوج.

وعن الوضع الزواجي للمهاجرين وجد الدكتور محمد شوقي أن نسبة المتزوجين في كل مجموعات المهاجرين فيما عدا الجاوة ، مرتفعة. وأخذ الدكتور محمد شوقي ذلك دليلاً على وجود الهجرة العائلية في المدينة ، ولكنه استدرك أن بعض المهاجرين قد تزوج أثناء وجوده بالمدينة المنورة.

وأعطى الدكتور محمد شوقي معلومات قيمة عن التأثير الاقتصادي للحجاج غير السعوديين الذين يزورون المدينة المنورة لفترات قصيرة في موسم الحج. فذكر أنه حسب مسح العينة فإنه عام ١٩٧٢م قد صرف الحجاج غير السعوديين مبلغ ٣٣١ مليون ريال. وارتفع مجموع الربح لكل الخدمات التي قدمت للحجاج عام ١٩٧٦م إلى أكثر من ٦٤١ مليون ريال. أما في عام ١٩٧٩م فقد كان إنفاق الحجاج حوالي ١.٣٣٢.٦٣٥.٢٠٠ ريال.

<p>وخصص الباحث الباب الثالث للحديث عن التركيب العمري والنوعي للسكان بشكل عام. واعتمد في هذا الباب على تعداد ١٩٧٤م وعلى مسح العينة لشركة مصلى عام ١٩٧٨م فأوضح بعض التشابه بين تركيب السكان العام وتركيب السكان المهاجرين. فأشار إلى نسبة صغار السن التي بلغت ٤٥.٨ و ٤٨.٨ في المائة في إحصاء ١٩٧٤م ومسح عينة ١٩٧٨م على التوالي. ولكن نسبة السكان ٦٥ سنة فما فوق انخفضت من ٣.٤ في المائة عام ١٩٧٤م إلى ٢.٧ في المائة عام ١٩٧٨م. ولسنا ندري إن كان ذلك الانخفاض حقيقياً أم أنه نتيجة لأخطاء التعداد.</p>	<p>التركيب العمري والنوعي للسكان</p>
--	--------------------------------------

ومن المواضيع الهامة التي ناقشها الدكتور محمد شوقي
موضوع نسبة الإعالة (إعالة القادرين على العمل ١٥ - ٦٤ سنة
إلى غير القادرين على العمل صفر - ١٤ و ٦٥ سنة فما فوق).
فوجد أن نسبة الإعالة عام ١٩٧٤م كانت ٩٧ ، ثم ارتفعت إلى
١٠٦ عام ١٩٧٨م. وعند إخراج فئات القادرين على العمل - مثلاً
الطلاب والنساء ولكنهم لا يعملون من فئة القادرين على العمل
- ١٢ سنة فأكثر نجد أن ٢٧.٧ في المائة من السكان هم الذين
يعولون أنفسهم بالإضافة إلى بقية السكان. ومعنى ذلك أن
عبء الإعالة عبء ثقيل من الناحية المادية .

والجدول رقم ٣٠ يعطي بيانات عن التكوين النوعي لسكان المدينة ، وفيه
نجد أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في كل الأعمار. وتزداد النسبة بشكل
متسارع عند سن ١٠ - ١٤ سنة ؛ وتصل أقصاها (١٥١) عند سن ٥٥ - ٥٩ ؛ ثم
تنخفض بعد ذلك إلى ١٢٤ و ١٣١ في أعمار ٦٠ - ٦٤ و ٦٥ فما فوق على التوالي.
ونذكر أن نسبة النوع عند الولادة هي حوالي (١٠٥ ذكر مقابل ١٠٠ أنثى).
ولكن الارتفاع الكبير بعد سن ١٠ - ١٤ لا يفسر إلا بعامل الهجرة ؛ إذ إن
الهجرة انتقائية وهي دائماً من صالح الذكور القادرين على العمل .

وفيما يختص بالحالات الزوجية فقد بين الجدول رقم ٣١ أن نسبة الرجال
المتزوجين أكبر من نسبة النساء المتزوجات ؛ ولكن لو أضيف عدد الأراامل
والمطلقات لوجد أن مجموعهن يفوق عدد الرجال المتزوجين والأراامل والمطلقين .
كذلك لاحظ الباحث أن نسبة الذكور العزاب تفوق نسبة الإناث اللاتي لم
يتزوجن ، (ص ٢٠٠) . وفسر الدكتور محمد شوقي تلك الظاهرة بطول فترة
التعليم مما يؤخر سن الزواج. ونحن نوافق الدكتور شوقي ، ولكننا نضيف إلى
ذلك احتمال تأثير هجرة الشباب العزاب التي تفوق نسبة الإناث المهاجرات .
وبالإضافة إلى ذلك قد يكون لارتفاع المهور وتكاليف الزواج دخل في ذلك
أيضاً . هذا وذكر الدكتور شوقي أن نسبة الطلاق مرتفعة بين الإناث أكثر من
الذكور في كل المجموعات العمرية . غير أن الدكتور لم يفسر هذه الظاهرة .

وفيما يختص بالحالة التعليمية فقد ذكر الباحث أن نسب التعليم ليست مرتفعة، (ص ٢٠٥). ولكنه أضاف أن الفئات العمرية ١٠-١٤ و ١٥-١٩ هي أكثر الفئات التي تلقت وتلقى التعليم، بينما كانت الفئات ٦٠-٦٤ و ٦٥ فما فوق هي أقل الفئات تعليمياً. ونقول نحن إنه في الفترة ما بين ١٩٧٧م و ٢٠٠٠م حدث تقدم كبير جداً في مجال التعليم - الذكور والإناث. ومن الطبيعي أن تكون الفئات ١٠-١٤ و ١٥-١٩ هي أكثر الفئات إفادة من فرص التعليم التي تقدمها الدولة والمدارس الخاصة. وفي نفس الوقت إن فئات ٦٠ سنة فما فوق والتي كانت قليلة التعليم عام ١٩٧٧م قد توفيت معظم أفرادها وحل محلها الفئات التي كانت ٣٥-٤٤؛ ولذا فمن المتوقع أن تكون الفئات ٦٠ سنة فما فوق الحالية أكثر تعليماً من سابقتها عام ١٩٧٧م. وكنا نتوقع من الدكتور محمد شوقي أن يعطينا في بحثه (السكان) في كتاب (المدينة المنورة: بين البيئتين والإنسان) بيانات حديثة حتى نستطيع المقارنة بين البيانات الحديثة وبيانات الجدول رقم ٣٤ في كتاب (سكان المدينة)، ولكنه لم يفعل ذلك.

وفي الحديث عن التركيب الاقتصادي شرح الدكتور محمد شوقي معنى السكان النشيطين اقتصادياً؛ وذكر أن ٣٧٪ من السكان (١٢ سنة فما فوق) صنفوا كفئة ناشطة اقتصادياً، منهم ٣٥.٢٪ مشغول و ٢٪ عاطل. ونجد من نسبة المشتغلين من الذكور تكون حوالي ٣٣.٩ ونسبة العاملين ١.٩، في حين أن نسبة فئات الإناث التي تعمل تبلغ ١.٣٪ ونسبة العاطلات ١٪. أما نسبة المعاقين والمكتفين والعجزة من الذكور فتبلغ ٣.٩٪ و ٣٪ من الإناث. وتبلغ نسبة الطلبة والطالبات غير النشيطين اقتصادياً ٢٠.٦٪. أما نسبة الإناث العاطلات وهن ربوات بيوت فتبلغ ٣٤.١٪. أما فيما يختص بأنواع المهن التي يمارسها السكان فهي متعددة جداً ولكن أهمها مهن الخدمات بأنواعها، وأقلها نسب السكان العاملين في الصناعة.

وفي الكتاب خاتمة لخص فيها الباحث النتائج والمقترحات. ولكنه أضاف ظاهرتين هامتين. الأولى: ازدياد الضغط على موارد المياه نتيجة لتغير أنماط الاستخدام والتقاليد وطرق استخراج المياه (كذلك زيادة السكان). وذلك أجهد

احتياطي المدينة من المياه ، ودفع الدولة للاستعانة بمياه التحلية . والظاهرة الثانية هي مشكلة المرور نتيجة لازدياد عدد السيارات .

أما المقترحات فتمثلت في الآتي :

١ - ضرورة التخطيط المنظم على المستويات المحلية والإقليمية والوظيفية . ولذلك فلا بد من تدعيم السلطات البلدية لتواكب سرعة النمو العمراني والسكاني . وعليه فقد دعا الباحث إلى بناء مساكن منخفضة التكاليف لذوي الدخل المحدود .

٢ - وفي مشكلة المرور فهو يظن أنها ليست نتيجة للازدحام الذي يشاهد في المدن الكبيرة ولكنها نتيجة للتضارب بين التركيبات القديمة والجديدة في المدينة المنورة . والحل لذلك لا يستدعي هدم القديم أو توسعة الشوارع وذلك لأن القديم يضم تاريخاً وتراثاً عريقاً لا يمكن تعويضه ؛ ولكن الحل يكمن في تطويع رغباتنا وطموحاتنا لتتماشى مع أصالة التراث المعماري في المنطقة ؛ كما دعا إلى عدم إيقاف السيارات داخل المساكن ولكن توفير المواقف العامة عند كل مجمع سكاني .

٣ - فيما يختص بالمستوى الإقليمي دعا الدكتور محمد شوقي إلى ضرورة التحكم في هجرة السكان المكثفة ، وبالتالي التوزيع المتناثر للسكان في منطقة المدينة . وهذا التحكم يتطلب نشر الخدمات والنشاطات الاقتصادية في الريف والمراكز الاستيطانية الصغيرة . وعلى المستوى الوطني دعا الدكتور شوقي إلى وجود خطة استراتيجية تدخل المدينة المنورة ومنطقتها في دائرة التخطيط العام للدولة من حيث الإنتاج والاستهلاك .

وبعد ، فاعتقد أن نتيجة هذه القراءة لكتاب الدكتور محمد شوقي بن إبراهيم مكي « سكان المدينة المنورة » قد بينت أهمية الكتاب ، وأظهرت أنه يحتوي على دراسة أصيلة وشاملة . ويسد فراغاً هاماً في الدراسات السكانية بشكل عام وفي دراسات السكان في المملكة . والكتاب لا غنى عنه لكل المشتغلين بالدراسات السكانية وخاصة طلاب الجامعات الذين يدرسون مقرر السكان وعلم الاجتماع في المملكة العربية السعودية ، ولا غنى عنه للمخططين أيضاً .